الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٤٠
الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٩٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(ح) تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

مشروع القرار A/54/L.18.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تحتفل الجمعية العامة صباح اليوم بالذكرى السنوية الثلاثين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفقا للمقرر الذي اتخذته في الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا اليوم لكي نسجل النجاحات الكثيرة التي تحققت في مجال السياسات السكانية والإنمائية للدول والإسهامات التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية منذ إنشائه في عام ١٩٦٩.

لقد أحرزت البلدان، على مدى ٣٠ عاما من عمل الصندوق، تقدما جديرا بالثناء في فهم المسائل السكانية وفي اتخاذ تدابير من أجل البحث عن حلول للمشاكل السكانية. وهذه النتيجة هي ثمرة جهد غير محدود بذله الآلاف من النساء والرجال في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. ولقد عمل أولئك الأشخاص بلا كلل من أجل تحسين الرعاية الصحية، ورفع مستويات التعليم، وخاصة للنساء والفتيات الريفيات، والأخذ بالسياسات السكانية والإنمائية. وقد أدت جهودهم إلى تقليل الخسائر الناجمة عن سوء الحالة الصحية، كما أدت إلى تحسين نوعية حياة الناس.

وتعني الحياة الصحية الأفضل والتعليم الأفضل المزيد من الخيارات الواسعة النطاق. ولكل إنسان الحق في التمتع بالصحة الإنجابية، واليوم أصبح في مقدور عدد من الناس يتزايد باطراد ممارسة هذا الحق. وسيفضي ذلك بدوره إلى ظهور الأسرة الصغيرة العدد وإلى نمو سكاني أبطأ. وقد تم الآن بالفعل إدخال التثقيف الصحي والسياسات السكانية في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة وخطط التنمية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لقد كان مؤتمر القاهرة التاريخي لعام ١٩٩٤، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمثابة مستجمع للخبرة ومستكشف لنهج جديد. وكان التجمع في حد ذاته عملا غير مسبوق، بينما فتحت القرارات وبرنامج العمل الختامي آفاقا جديدة لظهور استراتيجيات جديدة متكاملة للتنمية بالنسبة للحكومات والمواطنين في العالم. وقد تبدى هذا الالتزام ببرنامج عمل القاهرة على نحو أوضح في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه الماضي، عندما أكد ١٨٥ بلدا من جديد، بعد خمس سنوات من العمل، تأييدهم لقرارات القاهرة كما أضافت الدورة علامات جديدة على الاستمرار في تنفيذ برنامج العمل.

وقد انتقل تركيز التحديات السكانية من الجدل إلى توافق الآراء على مدى فترة تشغيل صندوق الأمم المتحدة للسكان وقدرها ٣٠ عاما. وما قدمه الصندوق من إسهامات عملية ملحوظ في كثير من أرجاء العالم. ومن المفيد إنشاء برامج متكاملة للصحة الإنجابية، وتوسيع نطاق الشراكات وتأكيد الاعتراف الكامل بحقوق المرأة وبمساهمتها في عملية التنمية. لقد أكدت المرأة وجودها باندماجها في التيار الرئيسي للتنمية، وأصبح صوتها مسموعا في أروقة الحكومات والأعمال، وفي المجالات المهنية، وغيرها من مجالات النشاط الإنساني الرئيسية على نحو لم يحدث من قبل.

وهذه جميعها إنجازات هامة، يعزى الفضل فيها إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومبادراته. ولقد دأب الصندوق على العمل الجاد لضمان أن تصبح برامجه ومشاريعه مملوكة محليا وليديرها المستفيدون أنفسهم. وبفضل العمل عن كثب مع حكومات وبرلمانات ومنظمات غير حكومية، أقام الصندوق علاقة عمل قابلة للتطبيق تنطوي على الثقة والتعاون المتبادل. وبمرور الوقت، أصبح تنظيم السكان موضوعا مقبولا على نطاق واسع بصفته عنصرا من عناصر تخطيط التنمية. ولقد أسفر تقاسم الخبرات والدعم المتبادل عن زيادة النهوض بأنشطة الصندوق.

وأكدت المناسبات الوطنية والدولية التي أقيمت مؤخرا للاحتفال بيوم مولد الإنسان الذي أصبح عدد سكان العالم بمولده ٦ مليارات نسمة على الكرة الأرضية أن المجتمع الدولي يعنى اليوم لا بمجرد العدد فحسب بل بحياة فرادى بني الإنسان بغية محاولة إيجاد توازن بين نمو السكان والنمو الاقتصادي. ويتمشى ذلك مع رسالة مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤ ومفادها أن قضايا السكان واستراتيجيات التنمية تؤثر بقدر متساو على مصالح الأفراد والمصالح الوطنية والعالمية. ولقد أصبح بالمستطاع اليوم التسليم بأن نمو السكان يُعد عاملا يؤثر على التنمية. وفضلا عن ذلك، أصبح بمستطاع البلدان أن تتناول حالات زيادة السكان، جنبا إلى جنب مع قضايا ديمغرافية مضاهية، من قبيل الهجرة والشيخوخة، كجزء من سياسة سكانية متكاملة. وبمقدور البلدان الآن أن تولي الأولوية الواجبة لجميع جوانب سياستها الإنمائية، لرعاية الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، كجزء من نظام متكامل للرعاية الصحية؛ ولتعليم النساء والفتيات، كجزء من خدمة تعليمية متكاملة؛ وللقضايا المتصلة بنوع الجنس.

وبمستطاع البلدان الآن أن تخصص الموارد المطلوبة لهذه الجوانب ولغيرها من جوانب التنمية الاجتماعية دون أن تتعرض للانتقادات العامة بجريرة أنها أساءت تخصيص الأموال والموارد. وفي الوقت نفسه، أصبحت المؤسسات الدولية الآن تفهم على نحو أفضل دور الصحة والتعليم والعوامل المتصلة بنوع الجنس في التنمية الوطنية وهي الآن على استعداد لدعم تلك العوامل. ولدينا الآن فكرة واضحة عن أهدافنا المرجوة من التنمية الاجتماعية وعن ما يلزم من موارد وطنية ودولية لتحقيق تلك الأهداف.

وفيما يتصل بمسألة الموارد، من الأهمية التسليم بالمؤسسات الخاصة التي قدمت بسخاء موارد لترويج الأهداف الدولية في مجالي السكان والتنمية. وفي هذا السياق، قدمت مؤخرا شركات كبرى مساهمات كبيرة أو تعهدت بتقديمها. ونحن نعرب عن التقدير لهذه الشركات ونحث الشركات الأخرى على أن تحذو حذو هذا المثال الرائع.

لقد اكتسبت السيدة نفيس صادق المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان سمعة عالمية بصفتها قائدة لا تعرف الكلل لحملة ترمي إلى تحقيق فهم قضايا السكان ودعمها على الصعيد الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين. ومعروف عنها أنها صاحبة آراء قوية تعرب عنها بصراحة. وفي الوقت نفسه، اكتسبت الاحترام والإعجاب بصفتها دبلوماسية قادرة على تحقيق توافق في الآراء. هذا هو نوع الإدارة التي لا بد للمجتمع الدولي أن يظهرها بصدد تناول القضايا الاجتماعية المدرجة على جدول

أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي سياق القيام بذلك، لا بد من ضمان ألا تتجاهل تلك الجهود احترام حقوق الإنسان لجميع سكان العالم البالغ عددهم ٦ مليارات نسمة، فضلا عن المصالح الوطنية للدول.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لكي تدلي ببيان بالنيابة عن الأمين العام.

السيدة صادق (صندوق الأمم المتحدة للسكان) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أقرأ الرسالة التالية الموجهة من الأمين العام إلى الجمعية العامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

"منذ ثلاثين سنة مضت، قام سلفي الأسبق يوثانت، بتحويل مبلغ ائتماني ضئيل إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم عدد قليل من المانحين مبلغا ضئيلا من المال من أجل عمليات الصندوق الجديد. تلك كانت البداية المتواضعة لما هو معروف لنا الآن بصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يمثل إحدى قصص النجاح الرائدة التي حققتها الأمم المتحدة في نصف القرن الماضي.

وربما يتذكر الكثيرون هنا مدى دقة وحساسية قضايا السكان في الستينات من هذا القرن. كان من الصعب الاتفاق حتى على أساس للمناقشة. وبطبيعة الحال، أنشئت شعبة السكان بالأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥. ولكن نشب جدال كبير بشأن ما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي في العمل المعني بالسكان، وما هو العمل الذي يتعين عليها أن تقوم به إن كان ينبغي لها القيام بذلك.

"وربما تكون حدة هذا الجدل قد خفت إلى حد ما منذ ذلك الحين، إلا أن ٣٠ عاما قد أسفرت أيضا عن سجل طويل من الإنجازات. لقد بني هذا النجاح على ثلاث ركائز هي: معلومات دقيقة وبرامج جيدة وتفهم جيد. وحينما بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان أعماله، لم يكن لدى معظم البلدان النامية إلا أنظمة بدائية لجمع بيانات السكان وتحليلها كأساس للسياسة العامة. ولقد دأب صندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل مع شعبة السكان ومع الوحدة الإحصائية بالأمم المتحدة لإنشاء مكاتب إحصاءات وطنية، وإجراء تعدادات للسكان، وإعداد إسقاطات ونشر بيانات يمكن الاعتماد عليها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في القدرات الوطنية للتخطيط للمستقبل، وإدماج السياسات السكانية في تخطيط التنمية واتخاذ قرارات اقتصادية واجتماعية سليمة.

"ولقد عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا كشريك وثيق الصلة لمساعدة البلدان النامية في إعداد برامج فعالة من أجل تنظيم الأسرة بصورة تطوعية ووضع برامج متكاملة للصحة الإنجابية. وحينما تم الجمع بين تلك البرامج وبين النمو الاقتصادي، وتحسين تعليم النساء والفتيات وعوامل أخرى، أسفر ذلك عن تحقيق انخفاض في متوسط عدد أطفال الأسرة حيث انخفض العدد من ستة أطفال إلى ثلاثة خلال ٣٠ عاما من جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذا بدوره يعني تقديم رعاية أفضل للأطفال؛ وإتاحة المزيد من الخيارات للنساء؛ وتخفيض الضغط على البيئة؛ ونمو السكان بصورة أبطأ وعلى نحو أكثر توازنا؛ وتحقيق مستويات معيشة أفضل بصورة عامة.

"وبطبيعة الحال، تحقق إنجاز كبير في القاهرة: في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد قبل خمس سنوات بتوافق الآراء التاريخي الذي تم التوصل إليه فيما يتصل بالحاجة الشاملة إلى نمو سكاني أكثر بطئا بصورة عامة، وبالحق الوطني في اتخاذ القرارات السيادية وحق الأفراد في الصحة الإنجابية. ولقد أظهرت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت منذ أربعة أشهر مضت فقط أن الدول الأعضاء لا تزال ملتزمة ببرنامج عمل القاهرة. ولا بد من أن نتخذ هذه الإرادة السياسة أساسا للبناء في المستقبل.

"إن نجاح صندوق الأمم المتحدة للسكان هو نجاح أيضا لعملية الأمم المتحدة: العمل المضني في مناقشة المقترحات، وإذابة الخلافات، وأخيرا التوصل إلى توافق في الآراء السياسية. وهذا هو دور المواءمة الذي تقوم به الأمم المتحدة بالصورة المتوخاة في ميثاق تأسيسها. وباقتران هذا ببرامجنا التنفيذية يصبح هو طريق التقدم الحقيقي.

"وقدمت الإسهامات من جميع الدول الأعضاء وجميع مكونات منظومة الأمم المتحدة. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان فعالا في تشكيل التحالفات

داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة؛ وأدى هذا إلى زيادة التعاضد وإلى تحسين استخدام الموارد. وكان الصندوق سريعا أيضا في إدراك دور المجتمع المدني الذي لا غنى عنه، فعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية في الشمال والجنوب ومع القطاع الخاص.

"وكان بودي أن أقول إن جميع المشاكل قد حلت ولكنكم تعلمون كما أعلم أن هناك مجالا واحدا كان الأداء فيه منقوصا. فلو أننا استطعنا تعبئة الموارد التي كانت متوقعة في القاهرة، لكنا في وضع أفضل كثيرا لتحقيق التقدم الذي ننشده.

"ولا تكون للحياة قيمة دون صعوبات يتغلب عليها. ولذا فسوف نواصل عملنا في قضية لها عواقبها الفردية والوطنية والعالمية. وسوف نستميت في كفاحنا من أجل تنمية الأمم وإعمال حقوق الإنسان للناس. وسنواصل التطلع إلى الصندوق لما عرف عنه من قيادة ومشورة وبرامج.

"وبتلك الروح أود أن أحيي الصندوق ومديرته التنفيذية الدينامية، الدكتورة نفيس صادق، وسلفها الراحل رفائيل سالاس وموظفي الصندوق في جميع أنحاء العالم لما قدموه للبشرية من خدمات جليلة".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوركينا فاصو الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (تكلم بالفرنسية): إن نظر الجمعية العامة في البند ٩٩ (ح) من جدول الأعمال "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، يتيح لنا هذه الفرصة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان. وإن ٣٠ عاما في عمر أي مشروع أو برنامج هي سن النضج الكامل. وهذا يعني أننا يجب أن نعود بالذاكرة إلى الماضي لا لمجرد تقييم ما أحرز من تقدم بل وللنظر أيضا فيما إذا كانت كل الجهود وكل الأعمال قد رقيت إلى مستوى توقعاتنا وأثمرت النتائج التي كنا نرجوها.

ونرى أن سجل الصندوق بصفة عامة إيجابي حتى وإن اعترضت تقدمه أحيانا عقبات وقيود مختلفة، عقّدت الجهود بل وأثارت الشكوك.

وفيما يتعلق بأفريقيا فإن التحديات تبدو هائلة وتبدأ بقضاياها ذاتها. فأفريقيا قارة يشكل تنظيم النمو السكاني فيها أوعر التحديات، لأسباب كثيرة، تتراوح بين المقاومة النفسية لوسائل تنظيم الأسرة وعدم تقبل هذه الوسائل. والنتيجة هي حدوث نمو سكاني غير قابل للتنظيم وغير منظم يشكل تحديا دائما للآفاق الاقتصادية وبالتالي يحبط كل جهودنا. وقد نبهت الأمم المتحدة إلى الأهمية الطاغية لزيادة السكان وأثرها على تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا، بأن أدرجت هذا الموضوع على سبيل الأولوية في المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، نجد أن الحالة الاقتصادية العالمية نفسها لا تساعد على الاستثمار في المجالات الاجتماعية إلى درجة أن أحد الاقتصاديين المبرزين في الأمم المتحدة يقول إن هذا القرن ينتهي بأزمة تنمية - ولنا أن نضيف كذلك، بأزمة في التضامن الدولي. وقد أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤخرا بأن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرت ٦٠ مليار دولار في عام ١٩٩٨ من تقليل ما تدفعه في شراء السلع الأساسية. وطبيعي أن هذا المبلغ الذي يجبى من الفقراء يتجاوز ما تنفقه الدول الغنية على المساعدة الإنمائية الرسمية.

وبالإضافة إلى هذه العوامل الخارجية تقريبا، هناك أيضا اعتبارات داخلية أفريقية خالصة، كالصراعات بين الدول وبين الأعراق؛ وقد شدد الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318) على الآثار الضارة لذلك على التنمية الأفريقية. ومن العوامل الأخرى ما يلي: انخفاض مستويات التعليم؛ الإفراط المستمر في تهميش أشد الفئات حرمانا، كالنساء مثلا؛ والتقدم الهزيل في تطبيق الديمقراطية؛ والبطالة الجزئية بين الشباب الذين يشكلون، مع هذا، قوة عاملة قيمة للغاية؛ وتدفقات اللاجئين؛ إلى جانب عوامل أخرى.

ولا تؤدي هذه الاعتبارات السلبية إلا إلى زيادة المبررات التي تنصف أداء الصندوق، فعلى الرغم من هذه النقائص ظل الصندوق على مدى ٣٠ عاما يؤدي دورا لا بديل له في مجال تقديم المساعدة التقنية والمالية في كثير من المجالات، إضافة إلى عمله في مجال الدعوة في هذا الخصوص. وفوق هذا عهدت الأمم المتحدة إلى الصندوق بولاية متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ٥٣ بلدا أفريقيا، بالتعاون مع

الجهاز التنفيذي في الأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وما إلى ذلك. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يضطلع الصندوق بمسؤولية استعراض ما تحقق بالنسبة للصحة الإنجابية للمراهقين، والنهوض بالمرأة والشراكة مع المجتمع المدني، والمشاكل التي من قبيل الصعوبات الاقتصادية ونقص الموظفين المؤهلين وعدم فعالية استراتيجيات الدعوة. ويواصل الصندوق مساعدة العديد من الدول الأفريقية في تحديد وصياغة سياساتها واستراتيجياتها الوطنية الخاصة بالسكان، وأحيانا في تنقيحها، ولا سيما مراعاة الأهداف الموصى بها من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وأمكن تحقيق هذه الإنجازات بفضل أفرقة المساعدة التقنية في داكار وأديس أبابا وهراري، وكذلك بفضل معاهد التدريب الإقليمية التي ساعدت معظم هذه البلدان في بناء القدرات الوطنية بقصد تنفيذ سياساتها للسكان والتنمية.

ويدعم الصندوق بالمثل أنشطة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال. ويساعد الصندوق في إنشاء نظام للإدارة والمعلومات، بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، بغية رصد وفيات الأمومة واستعمال وسائل منع الحمل وتنفيذ برامج السكان والهجرة في منطقة الساحل الفرعية. وبالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يشارك الصندوق أيضا في الأعمال التحضيرية للتعداد السكاني المزمع إجراؤه في عام ٢٠٠١ في ١٤ بلدا عضوا في تلك الجماعة.

ومما يوضح التقدم الكبير المحرز في الإنجازات التي تحققت والتي من بينها: اعتماد قوانين لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في بلدان مثل غانا وتوغو وبنن وكوت ديفوار والسنغال وبوركينا فاصو؛ وتنفيذ سياسات صحية جديدة في بلدان عديدة فيما يتصل بصفة خاصة بالصحة الإنجابية للشباب والمراهقين؛ والنهوض بحقوق المرأة وخصوصا من أجل مكافحة التمييز والعنف. وهنا ينبغي لنا أن نؤكد على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أنشأ الشبكة النسائية الأفريقية، التي تستهدف النهوض بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين. والعضوات في هذه المجموعة، اللاتي يجتمعن مرة كل سنتين، أصبحن من الحلفاء الهامين في تعزيز الحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين وتعبئة الموارد لتنفيذ البرامج السكانية الوطنية، وعلاوة على ذلك يقوم الصندوق بتقديم الدعم لمحفل البرلمانيين الأفارقة والعرب بشأن السكان والتنمية. وأخيرا، فإن من بين الإنجازات التي حققها صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي يجب علينا أن نبرزها أنشطته المتعلقة بإذكاء الوعي وبخاصة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب.

وهناك ٣٧ بلدا أفريقيا من أصل البلدان الـ ٦١ التي تشكل المجموعة ألف لا تزال بحاجة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لكي تحقق الأهداف الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسيظل صندوق الأمم المتحدة للسكان أساسيا لقارتنا لمدة طويلة في المستقبل، وهذا دليل هام على فائدته وقبل كل شيء على فعاليته. ولهذا فإننا نوجه نداء ملحا إلى البلدان المستفيدة والبلدان المانحة، والمجتمع الدولي برمته من أجل زيادة الموارد المالية للصندوق حتى يتمكن من الاضطلاع بمهمته بصورة مناسبة وفعالة.

فإذا وجد هذا النداء آذانا صاغية، فإن ذلك سيكون أفضل هدية يمكن أن نقدمها للسيدة نفيس صادق ولمعاونيها، ونتوجه إليهم بخالص الثناء على الجودة العالية للعمل الذي أنجزوه ونود أن نقول لهم "عيد ميلاد سعيد".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوزبكستان، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية. نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة الممتازة لكي أعرب عن الامتنان للسيدة نفيس صادق، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على جهودها التي لا تكل وبصيرتها الثاقبة في عملية إيجاد حلول لمشاكل السكان.

وتاريخ إنشاء هذا الصندوق يضرب بجذوره بعمق وبقوة في منظومة الأمم المتحدة. فطوال ثلاثة عقود باتت مناقشة مشاكل السكان جزءا لا يتجزأ من الحوار العالمي المتعلق بمسائل التنمية الاقتصادية والعالمية. وبات في كل بلد من البلدان يمثل جزءا من عملية صوغ القرارات السياسية في مجال التخطيط. وقد أدمجت مسائل تقديم المساعدة إلى الدول ووضع استراتيجيات إنمائية في مجال السكان في صلب مهام الصندوق ووظائفه منذ لحظة إنشائه في عام ١٩٦٩.

ومن الضروري الإشارة إلى أن تغيرات هائلة قد جرت منذ نهاية الستينات: وهي تشمل على سبيل المثال، النمو الكبير في حجم المساعدة التي تقدم أثناء حالات الولادة، والانخفاض الكبير في معدلات النمو السكاني ومعدلات المواليد وحجم الأسر. والنجاح الذي تحقق إبان العقود الثلاثة الماضية إنما جاء نتيجة الإرادة السياسية للدول، والأنشطة الإعلامية الدولية، والجهود المشتركة والمنسقة للبلدان والمانحين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وأود أيضا أن أشير إلى النهج المبتكر الذي اتبعه الصندوق، بما في ذلك سعيه إلى تحقيق جوانب جديدة للتعاون في مجال التنمية واجتذاب الدعم المالي من المصادر غير الحكومية. وما من شك أن هذا ينبغي أن يكون نموذجا يحتذى للمنظمات الدولية الأخرى.

وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، نجحت حكومات عدد من البلدان، بفضل المساعدة النشطة التي قدمها الصندوق، في خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وتحسين مؤشرات متوسط العمر المتوقع وزيادة عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية والثانوية.

وبرنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة، أصبح يمثل حدثا هاما في تاريخ المجتمع الدولي.

وأثناء عملية تنفيذ برنامج العمل، بذلت البلدان الأعضاء في المجموعة الآسيوية ولا تزال تبذل الجهود لتحسين سياساتها وبرامجها في مجال السكان والتنمية بما يتماشى وأحكام البرنامج وتراعي حالاتها الديموغرافية والاجتماعية/الاقتصادية والسياسية الخاصة. وجدير بالذكر أنه منذ اليوم الذي تمت فيه الموافقة على برنامج العمل حافظت البلدان الآسيوية على التزامها بأهداف البرنامج.

ومن الضروري الإشارة إلى أن الصدمات المالية والاقتصادية، والكوارث الطبيعية والحروب والصراعات المحلية تولد عقبات في طريق عملية تحقيق أهداف برنامج العمل. وبات من المسلم به على نطاق واسع أن الأمومة الآمنة هي عامل يساعد في التنمية وعامل ضروري من أجل حماية حقوق الإنسان. إلا أن معدلات وفيات الأمهات والمواليد في بعض بلدان المنطقة الآسيوية، لا تزال مرتفعة بسبب الحالة الاقتصادية غير المؤاتية للنساء، وعدم توافر إمكانية الوصول إلى خدمات الأمومة وعدم كفاية إمكانية الوصول إلى الخدمات لحماية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وكذلك تشعر بلدان المنطقة بالقلق إزاء اتساع نطاق ممارسة تهريب المهاجرين، ولا سيما من النساء والأطفال، الذين يتعرضون للعنف وأعمال السخرة والاستغلال الجنسي. ويبدو أن المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان ذات أهمية بالغة لاستكمال العملية الطويلة والشاقة لحل تلك المشاكل، فضلا عن استعراض البرامج والمشروعات السابقة للصندوق واستحداث برامج ومشروعات جديدة في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. ويمثل إنشاء آليات للشراكة بين الصندوق والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي إنجازا هاما للصندوق.

وترحب البلدان الأعضاء في المجموعة الآسيوية بالإسهام الإيجابي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ولموظفيه على مدار السنين لحل مشاكل السكان والتنمية، وإننا نتوجه بالتهنئة إلى الصندوق وإلى موظفيه بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لبدء عملياته ونتمنى لهما تحقيق المزيد من النجاح في أداء المهام التي تنتظرهما.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان يتزامن مع حدثين بارزين: اقتراب ألفية جديدة وميلاد الطفل الذي بلغ به عدد سكان كوكبنا ٦ مليارات نسمة. والتزامن الرمزي والمفرح لهذه الأحداث ينبغي أن يشجعنا جميعا على بذل جهود أكثر نشاطا وفعالية لكفالة جعل الأجيال الحالية والمقبلة تتمتع بمستقبل أكثر إشراقا وتحررا من المشاكل الراهنة التي تتحدى المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا، الذي سيتكلم باسم دور أوروبا الشرقية.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الفخر لي حقا أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية في هذه المناسبة الهامة، ألا وهي الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

إن السنة الأخيرة في القرن العشرين سنة خاصة للمسائل السكانية. ففي تموز/يوليه عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية لاستعراض وتقييم برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ولد المواطن الذي بلغ به عدد سكان كوكبنا ٦ مليارات نسمة. واليوم نحن نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان.

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان، رغم الموارد المحدودة المتاحة له، يعمل الآن بوصفه وكالة إنمائية دولية ذات ولاية واسعة، وهي إذكاء الوعي بالمسائل السكانية في جميع أرجاء العالم، وبوجه خاص، مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في حل مشاكلها السكانية.

وقد أصبح الصندوق بتوجيه السيدة نفيس صادق الجهاز الدولي الرائد في مجال السكان بلا منازع، حيث يقود الانطلاقة نحو تحقيق الأهداف التي اتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، ونحن نعتقد أن مفتاح نجاح الصندوق هو اهتمامه الشديد بالحاجات والأولويات الوطنية واستجابته السريعة لها، فضلا عن علاقاته الوثيقة في العمل مع الحكومات والمجتمع المدني.

ومنذ أن بدأ الصندوق عمله أحدث أثرا عميقا على المواقف الوطنية إزاء المسائل السكانية، مما ساعد على وضع تلك المسائل في التيار الرئيسي للسياسات الإنمائية. وتقوم الحكومات على نحو مطرد بإدماج الجهود الإنمائية القطاعية، مما يشكل أفرقة إنمائية دائمة مشتركة بين الوكلات تعمل معا على نحو متسق. وقد اتسع نطاق ذلك النهج ليشمل المساعدة الدولية؛ وأنشأت بلدان عديدة آليات لتحاشي الازدواجية وتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد. وأدى نهج الصندوق أيضا إلى تعزيز التعاون على المستوى القطري داخل منظومة الأمم المتحدة.

وقد أظهرت الأنشطة والبرامج المضطلع بها على الصعيد الإقليمي، لا سيما في منطقة أوروبا الشرقية، كفاءة عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان. ونأمل أن يتسنى للصندوق أن يواصل تقديم الدعم القوي لمساعي حكومات المنطقة لحل المشاكل السكانية المحددة.

وعلى الصعيد الدولي، ساعد الصندوق على تعزيز التفاهم والوعي بما ينبغي عمله في ميدان السكان والتنمية. وتصميم سياسة سكانية ملائمة أصبح الآن مقبولا عالميا بوصفه جزءا من الاستراتيجيات الإنمائية السليمة وأصبح يرى على نحو متزايد بوصفه جزءا من القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة.

ومع أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، فإن نجاح صندوق الأمم المتحدة للسكان غني عن البيان. فما يقارب ٦٠ في المائة من النساء في البلدان النامية يحصلن الآن على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة. ونتيجة لذلك، أخذت الخصوبة في الانخفاض كما تتباطأ معدلات النمو السكاني في جميع أرجاء العالم النامي.

والآن ونحن على مشارف الألفية الجديدة، يضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بعملية استيفاء لبرامجه كيما تعبر عن التوافق الدولي الجديد في الآراء بشأن الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والتعليم. ونأمل أن يواصل الصندوق تنشيط نفسه بنجاح لكي يصبح مؤسسة دولية نموذجية. ونحن نتمنى له ذكرى سنوية سعيدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو، الذي سيتكلم باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد بيكاسو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بيرو أن يعرب باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن إشادته وتقديره للإنجازات التي تحققت في السنوات الثلاثين الأولى لوجود صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وقبل ثلاثة عقود لم يكن للمجتمع الدولي سوى فهم ناشئ للمسائل السكانية ولأثر تلك المسائل على رفاه الأفراد. وبالتالي، من المهم أن نلاحظ أن صندوق السكان قد اضطلع بدور تثقيفي وتنويري في الوقت نفسه بالترويج لموضوع السكان بوصفه مسألة متعددة الأبعاد، وثم بالتشديد على ضرورة تناول هذه المسائل من عدة زوايا.

وفي عام ١٩٩٤، حدد المجتمع الدولي برنامج عمل استند إلى توافق دولي عريض في الآراء. فقد شدد برنامج عمل القاهرة على ضرورة إيلاء الأولوية لتحسين

نوعية الحياة لسكان العالم ورفاههم؛ وتعزيز التنمية البشرية بغية القضاء على الفقر؛ ودعم النمو الاقتصادي المطرد في إطار التنمية المستدامة؛ وكفالة الحصول على التعليم، لا سيما بالنسبة للبنات؛ وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين؛ وخفض معدلات وفيات الرضع والأمهات؛ وتوفير خدمات الصحة الإنجابية؛ والبحث عن أنماط للإنتاج والاستهلاك قابلة للاستدامة؛ وتنمية الموارد البشرية. وتعين بذل كل تلك الجهود في إطار احترام حقوق الإنسان.

وقد أجري بنجاح استعراض الخمس سنوات لبرنامج عمل القاهرة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وشاركت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنشاط في هذه العملية وهي تشعر بارتياح عميق إزاء حصيلة ذلك الاستعراض. كما شرعت في دراسة التوصيات بغرض تنفيذها.

ومما لاشك فيه أن بلدان منطقتنا في وضع طيب الآن يسمح لها بتنفيذ اتفاقات القاهرة. وإذا استعرضت جميع الوفود الممثلة هنا أحداث القرن الماضي من منظور تاريخي، فإنها ستتفق على أن تقدما هاما أحرز في ظروف المعيشة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أسفرت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهامة عن معدلات نمو اقتصادي مستدامة نسبيا وبعض التحسين في رفاه الأفراد وإيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلاوة على ذلك، أدى إطراد فرص حصول السكان على التعليم وإدماج المرأة في سوق العمل إلى تغيرات ملموسة في أنماط الأسرة.

وتعترف معظم البرامج في بلداننا بالتعزيز المؤسسي وأهمية اللامركزية بالنسبة لخدماتها كتدبير يحظى بالأولوية في تطبيق خدمات الصحة الإنجابية. والعديد من البلدان أدمجت عناصر فاعلة جديدة، تعترف بعمل المنظمات غير الحكومية، وعلى وجه الخصوص المنظمات النسائية والشبابية، وسائر قطاعات المجتمع المدني. وقد حدث أيضا اعتراف بالمبادئ الجديدة بشأن الحقوق الإنجابية التي وضِعت في القاهرة وضرورة توفير فرص الحصول على الخدمات ذات النوعية الجيدة.

وتشتمل مختلف مستويات الفقر على فوارق عرقية وفوارق تقوم على اختلاف الجنسين، وهي تتجلى أيضا في نقص فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. وتبين المؤشرات حقيقة مستوى المعيشة بالنسبة للمرأة. إن ٥٠ في المائة من نساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعانين من نوع ما من أنواع العنف العائلي؛ وحالات المواليد في بلدان منطقة أمريكا الوسطى والانديز التي يمارسها أفراد مدربون أقل من ٥٠ في المائة؛ ولا تزال معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة أو فترة النفاس مرتفعة في المنطقة، مما يشير إلى استمرار وجود فوارق اجتماعية واقتصادية وأوجه عدم مساواة بين الجنسين بشكل ملحوظ في المنطقة.

إن حالة شبابنا مثيرة للقلق أيضا. وفي بعض البلدان، يشكل المراهقون أكثر من ٥٠ في المائة من السكان جميعا. وثلث جميع الفتيات تحت سن ٢٠ عاما تَلَقَّين طفلهن الأول فعلا، وهن بالتالي غير قادرات على استكمال تعليمهن أو الحصول على تدريب كاف ومصيرهن هو إدامة وضعهن الاجتماعي وتقييد فرص التنمية المتاحة لهن إلى حد خطير. والواقع، أن العديد من حالات الحمل بين الشابات تحدث كرد فعل لواقع البطالة وقلة الفرص الاقتصادية المتاحة لتحقيق التقدم للأفراد. ومن الواضح أن الشباب بحاجة إلى رعاية خاصة تتناسب مع احتياجاتهم.

وهناك التزام واضح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمواصلة تنفيذ القرارات المعتمدة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في عام ١٩٩٤. وتثبت المنجزات التي تحققت حتى الآن أن تمويل البرامج في المنطقة له نتائج ملموسة، لأنها أسفرت عن وجود إطار من الاستقرار السياسي والاقتصادي أكبر مما كان عليه الحال في عقود سابقة.

ومع أن هذه المنجزات ذات مغزى، فمن المهم التأكيد على أن الحالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتطلب دعما تقنيا واقتصاديا مستداما من المجتمع الدولي. ولذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة لنعترف بالعمل الذي يقوم به صندوق السكان ومجتمع المانحين الدوليين ونثني عليه، وبنفس هذا الاقتناع، نكرر طلبنا من أجل زيادة الدعم المقدم من المانحين للمنطقة بشكل عام ولشؤون السكان بشكل محدد.

وفي هذا الإطار، من المهم أن يُدعم صندوق السكان وأن يكون بالإمكان الاعتماد على تعاونه، حتى يواصل العمل مع الحكومات الإقليمية والمجتمع المدني، وفقا

لولايته، وأن تحسم نوعية الحياة لشعوبنا، وعلى وجه الخصوص للنساء، والمراهقين، والفتيات الصغيرات.

ونحن مقتنعون بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل، في القرن الحادي والعشرين، ممارسة دوره بشكل نشط في جعل برنامج عمل القاهرة واقعا حيا. ونحن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نتمنى له أكبر النجاح ونتعهد بمواصلة تعزيز روابط التعاون بينه وبين بلداننا. وبهذه الطريقة، قد نتمكن يوما ما من أن ندعي بارتياح تام أن كل أسرة تعيش في مناخ مؤات لتحقيق رفاهها وتنميتها ويمكّنها من تنظيم ظروف حياتها بحرية وفقا لمفاهيمها ووضعها الفردي، في إطار من الكفاية، والمساواة بين الرجل والمرأة وفي احترام تام لحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد فولسي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ يمثل خطوة لعبور عتبة كبيرة في التاريخ الإنساني: مولد الطفل الذي يكمل عدد سكان العالم إلى ستة مليارات نسمة. وهذه اللحظة غير العادية تدفعنا إلى التفكير في النمو الملحوظ لسكان العالم وفي المسؤولية الجماعية التي يتحملها المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق الاستقرار لهذه الظاهرة. لقد كنا في السنوات الثلاثين الماضية - وأنا واثق أننا سنظل لسنوات عديدة أكثر في المستقبل - قادرين على الاعتماد على عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان البالغ الأهمية، الذي ظل دائما في مكان الريادة بالنسبة للمسائل المتعلقة بمجال السكان. وفي هذه المناسبة الخاصة من دواعي الشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، التي تريد أن تعرب عن تقديرها البالغ لمهمة الصندوق ومنجزاته.

لقد أنشئ الصندوق في عام ١٩٦٧ تحت اسم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة السكانية. وعند انعقاد المؤتمر العالمي للسكان عام ١٩٧٤ في بوخارست، كان الصندوق يعمل بالفعل على نطاق عالمي. إلا أن الصلة بين السكان والتنمية اعترف بها في نهاية الأمر في مؤتمر القاهرة الذي عقد في عام ١٩٩٤.

ويدرج البيان الخاص بمهمة الصندوق أهدافه الجديرة بالثناء التي تتمثل في الإسهام في تحسين مستوى نوعية الحياة. وتحقيق الاستقرار لسكان العالم. وفي مجال السكان والتنمية، يوفر الصندوق الريادة والدعوة وفوق كل شيء يساعد، الحكومات في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية. وهو يدعم البلدان النامية بتوفير المساعدة الإنمائية العملية، وإقامة الشراكات وتعبئة الموارد لصالحها.

ولقد قام الصندوق بدور ملحوظ في مساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على تنفيذ استراتيجيات السكان والتنمية. كما قام أيضا بعمل جدير بالثناء في مجال إحصاء السكان وفي بناء القدرات في مجال جمع ومعالجة وحفظ البيانات السكانية الأساسية في بلدان البرنامج.

ويسلّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو ينفذ مهمته العامة، بأن جميع حقوق الإنسان تشمل كل البشر، ولا يمكن تجزئتها، ويعتمد بعضها على البعض. ويرد ذلك في كثير من الصكوك الدولية، بما فيها إعلان فيينا لحقوق الإنسان، وبرنامج العمل لكل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وأخيرا وليس آخرا، منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

إن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لا يسعها إلا أن تثني على صندوق الأمم المتحدة للسكان، لأنه يعزز تمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والحقوق والرعاية الصحية الإنجابية للمرأة، ومسؤولية الرجل. ويبين استعراض السنوات الخمس لبرنامج عمل القاهرة أن ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء سبق وأن اتخذ تدابير على مستوى السياسات أو التشريعات لتعزيز العدالة والمساواة للمرأة في مجالات تتضمن الإرث، وحقوق الملكية، والعمالة، والحماية من العنف القائم على التفرقة بين الجنسين، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

ومن المنجزات الهامة الكثيرة للصندوق، مساعدته في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب والأمراض المماثلة الأخرى، من خلال برامجه، وبوصفه راعيا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

وبلدان مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى ملتزمة بأهداف برنامج عمل القاهرة، وتدعم تنفيذ برنامج العمل والإجراءات الرئيسية المحددة في استعراض السنوات الخمس الذي أجري مؤخرا.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر بصفة خاصة إلى السيدة نفيس صادق، المديرة التنفيذية الدينامية للصندوق، على قيادتها وحكمتها في المجال الحساس للسكان والتنمية. وتود أيضا مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن تغتنم هذه الفرصة لكي تعرب عن تقديرها لهيئة موظفي الصندوق في جميع أنحاء العالم لتفانيهم، وعملهم الشاق، وإنجازاتهم الهائلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، البلد المضيف.

السيدة كنغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): طيلة السنوات الـ ٣٠ الماضية، تبلور توافق ثابت في الآراء على الصعيد العالمي يؤكد الصلات المتكاملة والتي تدعم بعضها البعض بين السكان والتنمية. ولأول مرة، اتفقت الحكومات على أن تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية والجنسية، وسلامة الأمومة، وصحة المواليد الجدد، ودعم الشباب وإرشادهم، وتمكين المرأة ترتبط كلها ارتباطا وثيقا بتوفير القدر الكافي من الغذاء، والماء، والتعليم، والمرافق الصحية، والمأوى وغير ذلك من خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وهذا التوافق الجديد في الآراء جعل الاحتياجات البشرية تحل محل أعداد البشر، والخيارات تحل محل القسر، وانتقل من النهج الذي يرتكز على الاعتبارات الديمغرافية في تثبيت النمو السكاني العالمي إلى نهج يستند إلى الاعتبارات الديمقراطية. ويقف صندوق الأمم المتحدة للسكان وراء هذا التوافق التاريخي في الآراء، بل إنه يعمل بوصفه رائد الشراكة العالمية التي ترعرعت من هذا التوافق في الآراء.

وتفخر الولايات المتحدة بالدور الذي اضطلعت به في إنشاء الصندوق في عام ١٩٦٩. وطوال هذه السنوات الـ ٣٠، كانت أعمال الصندوق حاسمة في كفالة وضع النساء وأسرهن في لب جهودنا الإنمائية الجماعية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وقد احتل الصندوق مركز القيادة في توسيع إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في جميع أنحاء العالم، وفي الاعتراف بالحقوق الأساسية للمرأة ورفع رايتها، وفي تحقيق تقدم في المجالات الحاسمة لمعدل وفيات الأمهات، وتنظيم الأسرة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

وبدعم من الصندوق، تؤدي الحكومات وظائفها على نحو أفضل، فتلبي احتياجات الشباب باستحداث وتنفيذ خطط تكفل لهم حياة يتمتعون فيها بالصحة ويقومون فيها بالإنتاج. وبفضل الصندوق، تتمكن الحكومات، على نحو أفضل، من إقامة شراكات دائمة مع المنظمات غير الحكومية؛ كما يعود الفضل إلى حد كبير إلى الجهود الجبارة من جانب الصندوق في حصولنا على خطة وافقت عليها ١٧٩ حكومة، وهي برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية، الذي يهتم بتلبية احتياجات فرادى النساء والرجال، ويحث على تمكين المرأة بوصفه هدفا ذا أهمية عظمى في حد ذاته، وبوصفه مفتاح النهوض بنوعية الحياة لكل فرد.

وباسم حكومة الولايات المتحدة، أود أن أهنئ السيدة نفيس صادق على قيادتها البصيرة للصندوق طيلة السنوات الـ ١٢ الماضية. إنها لا تزال المناصرة التي لا تكل للحقوق الإنجابية في جميع أنحاء العالم. ونحن مدينون للسيدة صادق ولهيئة موظفي الصندوق بأكملهم في كل أنحاء المعمورة بدين من الامتنان لكل ما اضطلعوا به طيلة الـ ٣٠ سنة الماضية لكي يضعوا المرأة في صميم اهتمامات التنمية. إننا نحييهم ونتمنى لهم كلهم، وللصندوق أعياد ميلاد سعيدة وكثيرة جدا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غيانا لكي يعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.18.

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): يسرني، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن أعرض مشروع القرار A/54/L.18 لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

كما يتضح من القائمة الطويلة للمشاركين في تقديم مشروع القرار، فإن الوثيقة تحظى بتأييد واسع النطاق من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ وغيرها من المجموعات الهامة الأخرى في الجمعية العامة. ويسرني أن أعلن أنه بالإضافة إلى الأسماء الواردة في الوثيقة، فقد انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، إندونيسيا، أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، رومانيا، سانت لوسيا، الصين، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، كوبا، النمسا، الهند، اليونان. ولا يساورني أي شك في أنه بانتهاء هذا الصباح، ستكون هناك دول أخرى كثيرة. وهذه الموافقة الواسعة النطاق ليست بالشيء المستغرب على الإطلاق، حيث أن الهدف الأساسي من مشروع القرار واضح ولا يثير أي خلاف. فهو، بكل بساطة، يثني على المنجزات الضخمة للصندوق أثناء العقود الثلاثة التي انقضت منذ إنشائه في تنفيذ النواحي الهامة لولايته، ويدعو إلى زيادة الدعم الدولي للنهوض بأنشطته في السنوات القادمة.

وأود أن أشير إلى خطأ مطبعي بسيط في العنوان، فكلمة "عملية" في اللغة الانكليزية يجب أن تكون بصيغة الجمع، ويظهر هذا الخطأ مرة أخرى في الفقرة ١ من المنطوق، حيث يجب أن تكون كلمة "عملية" في اللغة الانكليزية بصيغة الجمع أيضا.

وفي التقديم الرسمي لمشروع القرار إلى الجمعية العامة، قد يكون من المناسب أن نذكّر بأن المجتمع الدولي عقد اجتماعا في القاهرة قبل خمس سنوات، دعا فيه إلى وضع برنامج عمل لمعالجة التحديات السكانية. وكانت النتيجة مجموعة من الأهداف الثابتة التي التزمت بها جميع الدول للسعي من أجل بلوغ عالم ينعم بالسلام والصحة والاستقرار. وللتدليل على هذا الالتزام، جرى التعهد في ذلك الوقت بمحاولة التوصل إلى هدف جمع ٥,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. ومثّلت نتيجة الاجتماع علامة بارزة في التعاون الدولي بشأن القضايا المشهود بحساسيتها وتأثرها بوجهات نظر وأولويات مختلفة.

بيد أنه مما يدعو للأسف، أنه كما كان واضحا في الدورة الاستثنائية التي عقدت قبل نحو أربعة أشهر بحضور سفير بنغلاديش الذي ترأس باقتدار وفعالية اللجنة المخصصة الجامعة لاستعراض حالة تنفيذ برنامج عمل القاهرة، لا يبدو من المحتمل تلبية الأهداف الموضوعة بسهولة. وهناك في الواقع عجز متوقع في الاشتراكات يبلغ ٣,٥ مليون دولار أسفر عن تخفيض في الأنشطة هبط بها إلى مجرد ثلث الأنشطة المخطط لها أصلا. ولا يمكن، بأي مقياس، أن نعتبر ذلك أمرا مرضيا.

ونتيجة لهذه الفجوة في التمويل، نجد كمثال واحد، أن هدف توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال بحلول سنة ٢٠١٥ سيكون بعيد المنال. وهكذا أيضا سيكون

مصير الأهداف الاجتماعية الأخرى، وأهمها تخفيض حدة الفقر العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ كما سبق أن أبلغنا رؤساء المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفي ضوء هذه النكسة يجب على المجتمع الدولي أن يسأل نفسه بجدية عما إذا كان يقوم بما يكفي لمعالجة العلل الاجتماعية الكثيرة التي تواصل الفتك به، وذلك لأن عجزه عن أن يرقى إلى مستوى الالتزامات التي قطعها على نفسه بحرية، يعني التشكيك في قيمة المفاوضات الشاقة التي ننشغل بها دائما بأمل مزعوم في العثور على حلول مشتركة للمشاكل المشتركة.

وكما يبين الأمين العام بوضوح في تقريره عن الدورة الاستثنائية الوارد في الوثيقة A/54/442 والمناقشة الأخيرة في اللجنة الثانية، فإن قضايا السكان تكمن في قلب التنمية المستدامة. وتشكل الصحة والتعليم - وخاصة للمرأة - شرطين لازمين لخلق مجتمع نابض بالحياة ومنتج. وهكذا فإنه من الضروري إعطاء قدر كاف من الانتباه والدعم إلى هذه المجالات الهامة للصحة الإنجابية والجنسية - بما في ذلك احتياجات المراهقين - كمدخل إلى تنظيم الأسرة الذي تمس الحاجة إليه، والخدمات التخطيطية وخفض معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة أو النفاس وإنشاء خدمات تعليمية وتدريبية.

ويعرب مقدمو مشروع القرار A/54/L.18 عن ارتياحهم التام لأن الأمم المتحدة، وبصفة أخص صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت القيادة المتحمسة والريادية للسيدة نفيس صادق، مكرسة للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل القاهرة. بيد أنه لكي يقوم الصندوق بعمله، كما ذكّرتنا السيدة صادق أمس، لا بد من تزويده بالموارد الكافية. ومع وجود فجوة تبلغ ٥ مليارات دولار تقريبا بين الالتزامات الحالية والهدف البالغ حوالي ٧ مليارات دولار الموضوع لسنة ٢٠١٥، فإنه لا يمكن القول بأن مستقبل صندوق السكان مضمون بالكامل.

وهكذا فإنه في هذه المناسبة التي نجتمع فيها للاحتفال بالعيد السنوي الثلاثين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، ينبغي لنا أن نقرر أيضا احترام التزاماتنا التي قطعناها في القاهرة. ولا يمكن أن تكون هناك هدية عيد ميلاد لصندوق السكان أفضل من تجديد التعهد برفع مستويات الدعم المالي له. وبهذه المناشدة أود أن أنقل للصندوق ومديرته التنفيذية وموظفيه أحر تهانينا وأطيب أمانينا، وأن أدعو إلى أن يتم بالإجماع اعتماد مشروع القرار A/54/L.18 الذي يسجل رسميا تقدير الجمعية العامة للأعمال العظيمة التي يقوم بها الصندوق لقضية التنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.18 المعنون "الذكرى السنوية الثلاثون لعمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان".

ومنذ تقديم مشروع القرار، انضمت البرازيل وقبرص إلى قائمة مقدميه.

هل أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.18؟

اعتُمد مشروع القرار A/54/L.18 **(القرار ٥٤/١١).**

وهكذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنهت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ٩٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.